المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : ٠٩-٠٧-٢٠٠٦ العـــدد : ١٢٠٧٧
الصفحـات : ٦ المسلسل : ٥٧

أكدوا أن الدور الاجتماعي والتنموي للبنوك مفقود ..رجال أعمال وأصحاب مشاريع صغيرة:

فشل عشرات المشاريع بالمملكة سنوياً بسبب قصور برامج التمويل

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : ٩-٧-٢٠٠٦ العـــدد : ١٢٠٧٧
الصفحـات : ٦ المسلسل : ٥٧

علي شهاب - الدمام

قال رجال أعمال وأصحاب مشاريع صغيرة ان البنوك في المملكة لاتقوم بأي دور إجتماعي تنموي يذكر في مقابل الارباح المتضخمة التي تجصل عليها لقاء اعمالها المصرفية التي تقوم بها والتي تجصل من خلالها على فوائد كبيرة في مقابل عدم حصول اغلب المتعاملين معها على فوائد للكثير من العمليات لاسباب دينية حيث يرى الكثير من هؤلاء ان بها شبهة الربا.

وبرهن رجال الاعمال واصحاب المشاريع الصغيرة على ما يرون انه تقصير من جانب البنوك تجاه الاقتصاد الوطني وتجاه المجتمع في تقصيرها في تمويل المشاريع الصغيرة سواء من ناحية الانشاء الجديد او تمويل مشاريع التوسع حيث تطالب البنوك بمطالب كثيرة من بينها مطالب تعجيزية لا يستطيع القائمون على المشروع الصغير بحكم ظروفهم المادية المعقدة تجملها او عدم اعطاء تسهيلات في السداد في الاقتصاد او المدة خاصة وان فترة السنوات الاولى للمشروع تكون في الغالب تجتاج الى تسهيلات تساعد المنشأة على القيام على رجليها حيث تكون مليئة بالديون والالتزامات تجاه العديد من الجهات.

ودعا هؤلاء الى تدخل الدولة لإلزام البنوك بدعم المشاريع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الوطنية خاصة وان ذلك يمثل جزءا من الدور الاجتماعي والاقتصادي الوطني الذي يجب ان تلعبه البنوك بعد ان ساهمت الدولة بدور كبير ومهم في دعم هذه البنوك واعطائها كافة التسهيلات عند انشائها.

من جانب آخر رأى عدد آخر من رجال الاعمال انه لابد اولا من تجديد المشاريع الصغيرة المراد تمويلها ولابد من تقديم دراسات الجدوى التي تظهر انها مشاريع يمكن ان تكون ناجحة قبل قيام البنوك بتمويلها لان البنوك من حقها ان تضمن اعادة المال المقترض خلال الفترة المتفق عليها وبالتالي فانه لا يمكن القيام بتمويل اي مشروع او فكرة مشروع ولابد ان تتدخل البنوك في دراسة جدوى المشاريع التي تقدم لها التمويل واساليب ضمان واعادة القرض.

طلبات القروض للمشاريع تواجه بسلسلة مطالب تعجيزية

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : ٦-٧-٢٠٠٩ العـــدد : ١٢٠٧٧
الصفحـات : ٦ المسلسل : ٥٧

الضمان ليس مشكلة

خالد احمد بارشيد يشير الى ان البنوك لازالت مقصرة وبشكل كبير في دعم المشاريع والمنشآت الصغيرة التي تحتاج الى دعم خاصة في بدايات انشائها، وهذا امر غير مقبول حيث ان البنوك تستفيد كثيرا من الدعم الذي قدمته وتقدمه الدولة لها ومن المفروض ان تساهم في دعم المنشآت الصغيرة وتحمل بعض العبء عن الدولة في هذا المجال- ويشير بارشيد الى ان مسألة الضمان اصبحت لا تشكل مشكلة حقيقية الآن - ولكن يجب ان تعطى فرصة اكبر للمقترضين وتسهيلات في الدفع خاصة وانهم قد يكونون قد تكلفوا الكثير من الاموال في بداية انشاء المشروع وهو كما اعتقد جزءا من الدور الوطني للبنوك، الى جانب تحقيق الارباح - لان اقامة اي مشروع جديد في بلادنا هو في صالح الاقتصاد الوطني بشكل عام بالنظر الى ما قد يوفره من فرص للعمل للمواطنين وما يوفر من سيولة وتحريك لآلات العمل لمختلف القطاعات وما يشكله من اضافة حقيقية للناتج المحلي، وانا اخص بالذكر هنا المشاريع الانتاجية ذات الجدوى الاقتصاد الوطني- الا انه يمكن اعتبار الكثير من المشاريع التي تسد حاجة المجتمع من المشاريع الخدمية والتجارية من هذا النوع - ويؤكد بارشيد ان البنوك يجب ان تضطلع بدور اكبر في انعاش الاقتصاد الوطني وخاصة في دعم المنشآت والمشاريع الصغيرة بالتزامن مع النهضة الشاملة لهذه البلاد والتي يقودها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- بكل اقتدار، ويجب ان تستفيد مختلف المشاريع ومنها الصغيرة من هذه النهضة وتساهم فيها وهذا لا يتأتى في ظل القصور في التمويل- والذي لازال بالفعل يشكل عقبة كبيرة امام الكثير من المستثمرين- والاكثر من ذلك هو طلب الضمانات التحجيزية والفوائد الكبيرة التي تؤخذ على القروض وعدم وجود التسهيلات الكافية في حالة تقديم القروض- وعدم النظر لظروف بعض المشاريع والتي قد لا تستطيع تحقيق ارباح في السنة الاولى والثانية وتتطلب تسهيلات اكبر لدفع القروض المستحقة - ومن هنا نرى انه لابد وان يكون للبنوك دور اجتماعي اكبر قريب من صغار المستثمرين كما انني أؤيد تأسيس بنوك او مؤسسات تمويل لصغار المستثمرين ضمن توسيع دائرة مؤسسات الاقراض والتخصص في القطاع المصرفي والتمويلي.

مبالغة في الضمانات

من جانبه يؤكد حسن النمر (رجل أعمال) ان البنوك لازالت مقصرة في دعم المشاريع الصغيرة أو افكار المشاريع- وحتى مع اخذ الضمانات والعهود والمواثيق على اصحاب المشروع فانها تماطل وتطلب مطالب قد تكون تعجيزية في بعض الاحيان- وانا اعتقد ان البنوك ينبغي ان يكون لها دور داعم اكبر مما هو موجود حاليا بحكم قدراتها وملاءتها المالية التي استفادت منها بوجودها في المجتمع ومن خلال الفوائد الكبيرة التي تجنيها من الاعمال والخدمات المقدمة ولن نكون منطقيين اذا لم يشر الى ان من حق البنوك ضمان حقوقها في استرجاع المبالغ المقترضة ووضع الضمانات الكافية للتسديد ولكن هناك مبالغة في الضمانات وتباطؤ ومماطلة في تقديم القروض خاصة لاصحاب المشاريع الجادة التي يمكن ان تخدم المجتمع في القطاع الذي تعمل فيه - واعتقد ان الدعم الذي قدمته الدولة على مدى السنوات الماضية تكاد لا يوجد له نظير في دول العالم الاخرى الا انه لا يوجد بنفس القدر

دعم من البنوك لاصحاب المشاريع الصغير- وللاسف فان كثيرا من المشاريع تفشل ويخسر اصحابها ما انفقوه عليها منذ البداية بسبب عدم كفاية التمويل حيث ان بعض المشاريع تستنزف اموالا طائلة في بداية تأسيسها وتتطلب سيولة دائمة قبل ان تؤتي اكلها وتحقق ارباحا واعتقد ان اي مشروع يقام في بلادنا فيه فائدة كبيرة لاقتصادنا الوطني ويفيد البنوك كما يفيد كل مؤسسات المجتمع المدنية والاقتصادية من خلال ما يوفره من اضافة في العمل وفي السيولة وما يقدمه من فرص عمل لبعض القطاعات وفرص وظيفية لطالبي هذه الفرص وبالتالي فان دعم المشاريع الصغيرة ذو جدوى اقتصادية وفائدة للبنوك على المدى المتوسط والطويل- فلماذا يلاقي طالبو القروض الاستثمارية كل هذه الصعوبة في الحصول عليها.

لا يرقى الى المستوى المطلوب

من جانبه يؤكد عبدالله القحطاني هذا الدور الذي يجب ان تلعبه البنوك في دعم المستثمرين الصغار وفي دعم المشاريع الصغيرة ويشير الى ان ما تقوم به البنوك من دور في هذا المجال في الوقت الحاضر لايرقى الى المستوى المطلوب - واعتقد ان الضمانات التي تأخذها البنوك على المقترضين كثيرة وكافية جدا خاصة مع وجود كفيل وضامن لحق البنك الذي لا يمكن انكار حق البنك في استرجاعه خاصة وان البنك شركة لها مساهمون، ولكن يجب ان لا تغفل ان البنوك تحصل على فوائد كبيرة على عملياتها المصرفية والتمويلية ومن المنطقي جدا ان تساهم البنوك في اقراض المشاريع خاصة وان مثل هذا الاقراض سيكون فيه مصلحة لها على كافة المستويات، وكم يؤسفنا ان نسمع عن فشل مشاريع صغيرة أو متوسطة يمكن ان يكون قد انفق على دراسات الجدوى الخاصة بها اموال كثيرة او انها لم تستطع مواجهة المصروفات الازمة لانشاء البنية الاساسية للمشروع.

لابد من تصنيف المشاريع أولا

والامر كذلك لرجل الاعمال والمستثمر فهد الصميت والذي يشدد على ضرورة ان تتعاون البنوك مع التوجه التنموي الشامل للدولة والذي يقوده خادم الحرمين الشريفين ولكنه يرى ضرورة كذلك لتحديد المشاريع الصغيرة وتصنيفها من حيث الجدوى الاقتصادية فكثير من المشاريع الصغيرة لم تأخذ دراسات جدوى كافية وهي بالتالي تكرار لمشاريع كثيرة تملأ البلد وهناك صعوبة في تمويل بعض المشاريع- وعلى ذلك يجب ان تعرف البنوك بتفاصيل الهدف من طلب القرض- اما من ناحية الضمانات فأرى في بعض الاحيان مبالغة وتعجيز من جانب بعض البنوك وليس كلها اتجاه الراغبين في طلب الحصول على قرض لمشروع صغير سواء للتأسيس او لدعم التوسع الافقي والعمودي- وهنا لابد من التوسع في الترخيص لمؤسسات التمويل والبنوك الخاصة بالاقراض كما هو الحال في الكثير من دول العالم الاخرى ولابد أن تربط عملية الاقتراض بتشديد اجراءات تسديد القروض والعقوبات التي يمكن ان تلحق المخالفين ولكن في اعتقادي ان بعض المشاريع تحتاج الى تسهيلات اكبر بالدفع لان استعادة راس المال لا تتم خلال فترة قصيرة بل تأخذ وقتا اطول.

مطلوب الزام البنوك باعطاء تسهيلات أكبر لصغار المستثمرين مقابل استفادتها من دعم الدولة

أين وزارة المالية؟؟

اما عمر عامر العسيس فيرى من جانبه ان خدمات الاقراض للمشاريع الصغيرة بالنسبة للبنوك لازالت دون المستوى بينما تقدم الدعم بدون حساب للمشاريع الكبيرة وللمستثمرين الكبار - بينما من المفروض ان حاجة التمويل اكبر بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي تضيع بها السبل ولاتجد وسائل مناسبة للتمويل.

واعتقد ان هذا الامر ليس طبيعيا - لانه من الضروري ان يكون للبنوك دور اكبر يقنعنا ان الحصول على الارباح ماهو الا احد اهدافها وليس كل اهدافها، واعتقد ان الصفة الاحتكارية التي عاشتها البنوك ولازالت تستفيد منها هي التي جعلتها بشكل عام تتصرف تصرفات فيها بعد كبير عن خدمة المجتمع وعن خدمة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتطلب الاقتراض والتمويل- تقول ذلك ونؤكد على ان التوجه بالترخيص لانشاء بنوك جديدة ومؤسسات تمويل وطنية ودعوة المزيد من البنوك المرموقة عالميا للاستثمار في بلادنا اصبحت اكثر من ضرورة الا انه لابد من ايجاد جهاز متكامل للاحقة كل الذين يتخلفون عن السداد وذلك لسد الذرائع امام البنوك ومؤسسات التمويل التي اتخذت من تخلف بعض المقترضين عن السداد بانتظام كشماعة تعلق عليها ترددها في اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثروة قومية ووطنية

ومن المؤسف حقا ان نرى ونسمع عن مشاريع تفشل بسبب القصور في برامج التمويل وعدم وجود السيولة لدى القائمين عليها بالنظر الى ما تمثله هذه المشاريع باعتبارها ثروة قومية ووطنية وفشلها يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني لانه قد صرفت على انشائها اموال كبيرة وقد تكون قد اقامت لها منشآت ووفرت آلات ولم تستطع ان تدير عجلة الانتاج بسبب

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : ٦-٧-٢٠٠٦ العـــدد : ١٢٠٧٧
الصفحـات : ٦ المسلسل : ٥٧

الحاجة الى سيولة اضافية لم تتوفر في الوقت المناسب.

بيع المشروع أفضل من تحطيمه

ويشدد العسيس على انه باقتناعنا ان المشروع هو مشروع وطني مهم للاقتصاد الوطني فان بيع المشروع لمستثمرين آخرين يرغبون بالاستمرار فيه او المشاركة فيه تظير توفير السيولة افضل من تركه للعواصف او اهماله والذي سيؤدي الى خسائر فادحة جدا لان دافعي القروض يريدون استعادتها في اقرب وقت ممكن خاصة بعلمهم بفشل المشروع او عدم قدرته على الاستمرار وكذلك الحال بالنسبة للمؤجرين ومن وفروا للمشروع البنية التحتية والتسهيلات وبيع المشروع قد يعيد بعض الخسائر - كما انه يبقى المشروع واقفا على رجليه.

خدمات لا تذكر

من جانبه يؤكد خالد الكاف ان البنوك في بلادنا لا تقوم بشيء يذكر للمجتمع فكل ما يهمها هو الحصول على الارباح وتخزينها بينما لا توجد لهم اية مساهمة تذكر لصالح المجتمع وهذا امر مؤسف لان ارباح البنوك والفوائد التي تحصل عليها عالية جدا ولا تقدم في مقابلها اية خدمة للمجتمع فمن ناحية التمويل تدقق البنوك وتعقد طالبي القروض وتحاول ان تطفشهم بمختلف الوسائل وتطالب ضمانات تعجيزية لا يستطيع الكثيرون تحقيقها مع القروض التي تقدمها في اغلبها قصيرة الاجل وهو الشيء يتراوح فترة التسديد فيها من 1/3 سنوات.

واعتقد ان هذه الفترة محدودة جدا خاصة اذا كان المشروع يحتاج الى وقت اطول لتغطية التكاليف ومن ثم تحقيق الارباح. وانا اطالب وزارة المالية بالضغط على البنوك في هذا الاطار لان تمويل المشاريع الانتاجية المحلية واجب وطني وبها ان هذه البنوك تعمل في البلد وتستفيد من خيراتها كما تأخذ فوائد ضخمة على عملياتها المصرفية وتحقق ارباحا ضخمة تكاد لاتنافسها اية شركات اخرى في مختلف القطاعات.

تأخذ أعلى معدلات الفائدة وليس لها خدمات

من جانبه يحمل جاسم محمد العطية المحامي والمستشار القانوني على البنوك والتي يرى انها تحقق ارباحا ضخمة لقاء ما تقدمه من خدمات وتحصل على فوائد كبيرة جدا تعتقد انها من أعلى معدلات الفائدة في العالم. وبنفس الوقت هي لاتقدم اية خدمات تذكر للمجتمع.

يضيف العطية: من المفروض ان البنوك قنوات اقتصادية تساعد على تنمية الفكر الاقتصادي وتنمية المدخرات واعادة استثمارها لصالح الوطن سواء من ناحية تنمية الاستثمارات او المساهمة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية..

التمويل محدود

ولكن ما نراه ان البنوك لا تقوم بهذا الدور في الواقع والقروض التي تقدمها في اغلبها قصيرة الاجل وبفوائد كبيرة واذا كانت هناك قروض متوسطة الاجل فتضاف فيها الفوائد التي ترهق المقترضين وتجعلهم عاجزين عن السداد فضلا عن تحمل التكاليف التزايد للمقروض ان كان هناك تمويل للمشاريع بالفعل حيث ان التمويل في معظمه لامور لا يستفيد منها الاقتصاد الوطني مثل تمويل شراء سيارة او ترميم منزل او شراء بضاعة بينما نجد هناك قصورا واضحا في تمويل المشاريع الانتاجية والصناعية- والتي تحتاج ايضا الى قروض ميسرة من ناحية الدفع تستطيع البنوك القيام بها ان ارادت لانها لن تخسر شيئا، ولكن الواضح ان البنوك في مجملها تتكالب على طالبي القروض وترهقهم بالمطالب واذا قدمت لهم القروض فانها تلاحقهم بالمطالبات بالتسديد مع ان الكثير من المشاريع تحتاج الى وقت طويل قبل بدئها الانتاج المربح لان الفترة الاولى تكون عادة لتسديد الديون التي عليها للجهات المختلفة.

خطط وبرامج للتمويل

ونحن هنا لا نصادر حق البنوك في اخذ الاحتياطات والضمانات لسداد القروض المستحقة على المقترضين ولكن ايضا نريد من البنوك ان تلامس شعور اصحاب المشاريع الذين تكلفوا الكثير لبناء مشاريعهم وبالتالي هم يحتاجون وقتا مناسبا لاستعادة الانفاس- ولابد من وضع خطط وبرامج للتمويل متوسط المدى على الاقل بالزام من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومن مؤسسة النقد - فالحاصل ان البنوك التي تحصل على الارباح الكبيرة لا تقدم خدمات اجتماعية يمكن أن تحسب لها - فمثلا كم من البعثات التدريبية والدراسية ساهمت في تقديمها البنوك للمتفوقين في بلادنا لخارج البلاد وماهي البنوك التي ساهمت في اعطاء الحوافز لطلاب المدارس او للمؤسسات الخيرية والاجتماعية بدون هدف دعائي وبدون منه، وكم عدد مشاريع البحوث والدراسات وبرامج الدراسات العليا التي ساهمت في تمويلها البنوك في استثمار لجزء من ارباحها المتضخمة.

الإدارات نفس الوجوه

ويشير العطية الى ان نظام حوكمة الشركات الذي صدر مؤخرا يمثل خطوة إيجابية مهمة اذا تم تفعيلها كما يجب وخاصة على البنوك التي لازالت منذ انشائها وحتى الآن تتحكم فيها ادارات تتداول منصب الرئاسة وتمثل الملاك لهذه البنوك في حين ان مبدأ الشفافية والمنطق الاداري السليم يتطلب فصل الملكية عن الادارة - ولذلك أؤكد على ضرورة ان تقوم وزارة التجارة والصناعة بدور مهم في تأكيد انفصال الادارة عن الملكية لان هناك فئة قليلة من الملاك يملك ما يقارب 90 بالمائة من البنك وتتحكم فيه في حين لا تقدم اية خدمات اجتماعية تذكر-

يجب إعطاء أصحاب المنشأة الصغيرة فترة سماح 3 سنوات على الأقل لالتقاط أنفاسهم قبل دفع المستحقات

وباستطاعة الوزارة الزام البنوك بتقديم نسبة تتراوح بين 20و35 بالمائة من ارباحها الى المشاريع الانتاجية داخل البلد بدل تخزين هذه الارباح بدون اية فوائد للناتج المحلي الاجمالي.

ضرائب على الحوالات

وكما يحدث في الكثير من بلاد العالم يشير العطية الى ان وزارة المالية بمقدورها فرض نسبة ضريبة على كل حوالة بنكية او عملية مصرفية اخرى يستخدم ريعها لمشاريع تنموية يستفيد منها افراد المجتمع كافة.

كذلك الحال بالنسبة لرجل الاعمال سابر الدوسري والذي يرى ان البنوك مقصرة جدا في دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ولكن الصغيرة بشكل اكبر برغم الفوائد الكبيرة التي تحصل عليها من عملها في المجتمع - وانا استغرب معاملة البنوك هذه مع ان الدولة لازالت تراعيها بشكل كبير ولا تفرض عليها اية ضرائب او فوائد تذكر كما يحصل في دول اخرى في العالم - ونجد ذلك واضحا عند التقدم بطلب قرض بالنسبة لصاحب المشروع الصغير والذي من المفروض ان يكون اضافة اقتصادية اذا تم الاقتناع بجدواه الاقتصادية فاننا نجد معاملات كبيرة وطلبات لها اول وليس لها آخر - وتساهم بعض هذه المطالب في افشال المشاريع لان تسديد القروض خلال فترة محدودة وبدون تسهيلات قد يربك المشروع الذي لابد ان تكون عليه التزامات اخرى كثيرة.

مصاعب كبيرة لأصحاب المشاريع

اما عبدالرحمن الماجد فيرى من جانبه كذلك ان البنوك لا تقوم بدور اجتماعي وتنموي يتناسب مع ما تحصل عليه من ارباح كبيرة هي من اكبر المعدلات في العالم، فبينما المطلوب منها كثير في هذا الاطار خاصة وان معظم المتعاملين معها لا يحصلون على فوائد نتيجة وجود ارصدتهم لديها لاسباب دينية وكذلك فان الضرائب التي تفرضها الدولة محدودة جدا، فلماذا اذا كل هذا القصور في خدمة المجتمع وفي خدمة الاستثمار من جانب البنوك؟؟ انه سؤال محير اذا علمنا ان ايجاد مشاريع جديدة وتنمية مشاريع قائمة تكون البنوك من اوائل المستفيدين منه كما انها تستفيد منه بشكل غير مباشر من خلال حركة السيولة الكبيرة التي تشمل مختلف القطاعات الانتاجية والاقتصادية بينما الواقع ان اصحاب المشاريع الصغيرة يعانون المصاعب عند طلب الحصول على القروض البنكية وعندما يحصلون عليها بفوائد كبيرة فانهم يحاصرون بضغوط كبيرة للدفع خلال مدد محدودة جدا ونحن ندعو الجهات المعنية بالدولة الى المساهمة في توسيع فترة السماح على الاقل فضلا عن توسيع الترخيص لشركات التمويل والضمان.

لابد من الإلتزام تجاه المجتمع

وكذلك الامر بالنسبة لسعد الوهيبي الذي يطالب البنوك بدور اكثر ايجابية تجاه المجتمع الذي تستفيد بشكل كبير من وجودها فيها خاصة في مجتمعنا الذي لا يتعامل بالفوائد الربوية والتي تجعل من البنوك في بلادنا من اكثر البنوك ارباحا على

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : ٦ - ٢٠٠٧-٠٩-٠ العـــدد : ١٢٠٧٧
الصفحـات : ٦ المسلسل : ٥٧

مستوى العالم قياسا بالعمليات المصرفية التي تقدمها ومن المفروض ان اقراض المشاريع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هو جزء من هذه الخدمة التي من المفروض ان تقدمها للمجتمع والواقع ان ما نلمسه في الواقع مغاير لما هو مفروض عمله تجاه المجتمع الذي قدم كل هذه الخدمات للبنوك، فالدولة قامت بدعم انشاء البنوك منذ البداية ووفرت لها كل التسهيلات ومن بينها الاراضي والتمويل والدعم اللوجستي ومن المفروض ان تقوم هي الان بدور ملموس في دعم وتمويل المشاريع الخاصة والتي هي في محصلتها لفائدة الاقتصاد الوطني ومحاصرة هذه المشاريع بالمطالبات غير المنطقية قبل دفع القرض وعدم اعطائها تسهيلات مناسبة وفترة كافية للسداد هي من معوقات اقامة المشاريع ومن اسباب فشلها- ولذلك فاننا نطالب الجهات المعنية في وزارة المالية ووزارة التجارية بضرورة الزام البنوك بدعم المشاريع الوطنية واكمال منظومة التسهيلات باعطاء قروض طويلة الاجل وبفوائد اقل بدل الضغط على المقترضين لتسديد القروض خلال فترة السنوات الاولى للمشروع والتي قد تكون مليئة بالالتزامات والديون تجاه مختلف الجهات. على اننا نرى ايضا ضرورة الزام المقترضين باعادة المبالغ بانتظام خلال فترة التسهيلات الممنوحة لهم.

البنوك لابد أن تضمن حقوقها

يؤكد المهندس محمد الحمري (رجل أعمال) أن المنشآت او المشاريع الصغيرة يختلف حول مفهومها- فيجب علينا اولا تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة ماذا نقصد به- هل اي مشروع يمكن ان يقوم عليه مستثمرون مثل محل حلاقة او بقالة او محل لغسيل وكي الملابس او ان المشروع الصغير هو ورشة عمل ومحل انتاج قطع غيار او وسائط انتاجية او غير ذلك او انه مؤسسة او شركة صغيرة في اي قطاع؟؟

يضيف: في الحقيقة ان عملية التمويل ليست عملية سهلة للبنوك لان الاموال هي حقوق للمساهمين في البنك وبالتالي لابد من ضمانات لسداد القروض واذا لم تكن هناك ضمانات كافية يمكن ان تضمن حق البنك في استعادة ما اقرضه لصاحب المشروع الصغير- فانه من الصعوبة ان يتم الاقراض- لانه لازالت ادوات الالزام بدفع القروض المستحقة على المقترض في بلادنا ليست كافية للاسف ومن هنا كان لابد ان تعمل البنوك على ضمان حقوقها بكافة الوسائل الممكنة ولاتزال الكثير من الجهات المعنية في بلادنا لا تبت في قضايا يكون احد طرفيها بنك يضاف الى ان اجراءات الفصل في القضايا المختلفة بطيئة جدا وروتينية والجلسات تستمر على مدى طويل ولا يوجد الزام بالدفع على المدين- ويجب ان لا يفهم من كلامي اني ضد التمويل للمشاريع الصغيرة- ولكن ما اقصده ان البنوك لا تستطيع ضمان حقوقها في الكثير من عمليات التمويل هذه ولذلك فاني اطالب باجراءات وانظمة تلزم المقترض بالسداد الفوري وتشجع البنوك على الاقتراض للمشاريع بمختلف انواعها بدل ان تقتصر على تمويل المشاريع الكبيرة يضيف: وهناك نقطة مهمة يجب يطلع عليها البنك تتمثل في ضرورة الاطلاع على دراسات الجدوى للمشروع والسلعة او الخدمة التي يمكن ان يقدمها كما انه لابد من وجود كفيل غارم يمثل ضمان لعودة حقوق البنك التي هي حقوق للمساهمين كما قلنا - واعتقد ان البنوك من مصلحتها ومن مهماتها تقديم القروض- ولكن يجب ان يتبع ذلك التزام من المقترض بالجدول الزمني لاعادة ما اقترضه حتى تسير عملية الاقراض على خير ما يرام ويستفيد آخرون من عملية الاقراض.